فهم دولة الرعاية

نمو دولة الرعاية يشكل معضلة في علم الاقتصاد الحديث ولكنه نتاج تطورات عميقة.

إيمانويل ساير

يعد نطاق الحكومة وحجمها في الحياة الاقتصادية من أهم الموضوعات التي تتناولها النقاشات العامة بشأن السياسات. ويتمثل التطور الأكثر إثارة للدهشة على الإطلاق في النمو الضخم لحجم الحكومة في الاقتصادات المتقدمة خلال القرن العشرين. فقد ازداد حجم الحكومة، مقيسا بنسبة الإيرادات الضريبية إلى الدخل القومي، من أقل من ١٠٪ في بداية القرن العشرين إلى مستويات تتراوح من ٣٠٪ إلى ٥٠٪ بحلول عام ١٩٨٠. وفي فرنسا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، كانت نسبة الضرائب أقل من ١٠٪ حتى الحرب العالمية الأولى، وارتفعت حتى أواخر السبعينات، وظلت مستقرة بدرجة كبيرة بعدها (الرسم البياني ١). ويختلف التوقيت والمستويات النهائية عبر البلدان، حيث استقرت النسبة عند ٥٠٪ تقريبا في فرنسا والسويد، و٣٠٪ تقريبا في الولايات المتحدة، و٤٠٪ تقريبا في المملكة المتحدة.

ما الذي تفعله الحكومات الآن بهذه الإيرادات الضريبية الضخمة ولم تكن تفعله في الماضي؟ حتى أوائل القرن العشرين، وجهت أوروبا الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي إلى ما يسمى بالسلع العامة الملكية، مثل القانون والنظام العام، والدفاع الوطني، والإدارة، والبنية التحتية الأساسية.

الرسم التوضيحي: ISTOCK / FRANCESCOCHI

الرسم البياني ١

مراكمة الإيرادات الضريبية

ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي ارتفاعا مطردا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى أواخر السبعينات قبل أن تستقر لاحقا.

(الإيرادات الضريبية/الدخل القومي، ٪)

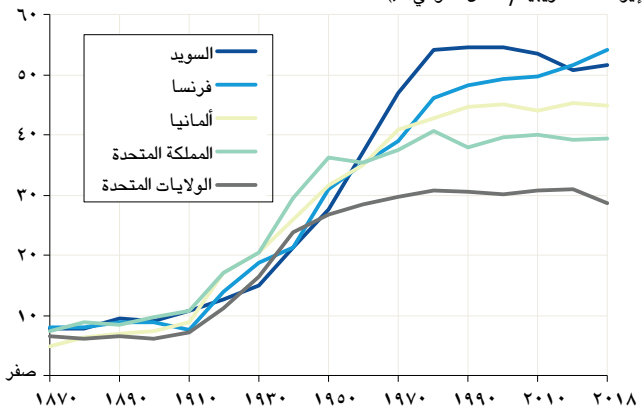

المصدر: Piketty (2020), Figure 10.14. تم تعديل النقطة الأخيرة إلى ٢٠١٨.
ملحوظة: يتضمن الرسم البياني الضرائب في كافة المستويات الحكومية.

الرسم البياني ٢

التحول من القوة إلى الرعاية الاجتماعية

(تكوين الإنفاق الحكومي حسب العقد: متوسط فرنسا وألمانيا والسويد والمملكة المتحدة كنسبة مئوية من الدخل القومي)

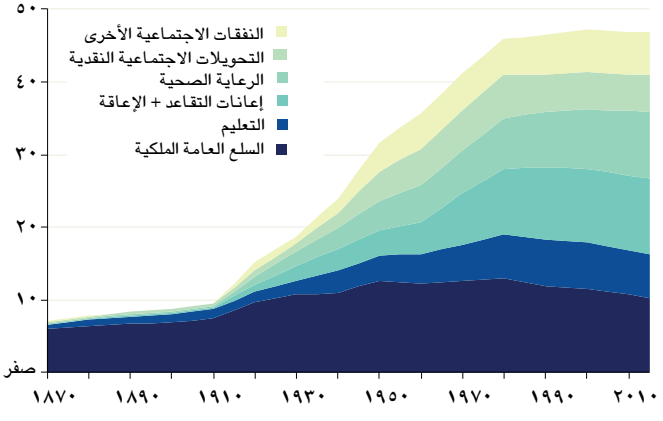

المصدر: Piketty (2020), Figure 10.15.
ملحوظة: تتضمن السلع العامة الملكية الدفاع، والقانون والنظام العام، والإدارة، والبنية التحتية. وتتضمن التحويلات الاجتماعية النقدية إعانات البطالة، وإعانات الأسرة، والإعانات المقيسة بالسعة المالية. وتتضمن النفقات الاجتماعية الأخرى النفقات العينية، كالإنفاق على الإسكان العام.

وفي المقابل، يُعزى نمو الحكومة بالكامل تقريبا خلال القرن العشرين في الاقتصادات المتقدمة إلى نمو دولة الرعاية التي توفر التعليم والرعاية للأطفال، والرعاية الصحية للمرضى، والمزايا التقاعدية لكبار السن، إلى جانب مجموعة كبيرة من برامج دعم الدخل لأصحاب الإعاقات والعاطلين والفقراء (الرسم البياني ٢). ويعني ذلك أن دولة الرعاية توفر الدعم في الأساس لغير القادرين على إعالة أنفسهم.

الكائنات الاجتماعية

تشكل دولة الرعاية معضلة بالنسبة للنموذج الاقتصادي المعتاد القائم على الأفراد العقلانيين من أصحاب المصلحة الذاتية الذين يتفاعلون معا من خلال الأسواق. وحسب هذا النموذج، يُفترض أن يكون الأفراد العقلانيون في الاقتصاد السوقي بما يتضمنه من أسواق ائتمانية عالية الأداء قادرين على تدبير أمورهم إلى حد كبير. ويمكن للصغار (أو والديهم) الاقتراض لسداد مصروفات تعليمهم إذا ثبت أنه استثمار مجد. وتمثل الرعاية الصحية سلعة خاصة في الأساس يمكن للفرد شراء تأمين من أجل الحصول عليها. ويمكن للعمال الادخار لمرحلة التقاعد نظرا لأن قدرتهم على العمل ستتراجع مع تقدمهم في السن. وأخيرا، يمكن للفرد استخدام مدخراته في حالة الفقدان المؤقت للدخل، كالبطالة على سبيل المثال.

غير أن هذا الحلم الاقتصادي لم يتحقق إلا في واقع النخب الثرية التي استطاعت تحمل نفقات المعلم الخاص لتعليم الأبناء والطبيب الخاص للحصول على خدمات الرعاية الصحية، واستخدمت ثرواتها لتغطية احتياجاتها عندما تقدم بها العمر. وعجز معظم السكان عن توفير النفقات اللازمة للحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية عالية الجودة واضطروا إلى مواصلة العمل بعد أن تقدم بهم العمر أو اعتمدوا على أبنائهم لإعالتهم. لذلك تقدم دولة الرعاية لجميع سكانها في العصر الحديث خدمات التعليم عالي الجودة والرعاية الصحية وإعانات التقاعد التي لم يكن سوى بمقدور النخبة تحمل نفقاتها في السابق. وبوجه عام، يبدو الأمر كما لو كان الفرد في العصر الحديث قد قرر إضفاء صفة الاشتراكية على رعاية الأطفال وتعليمهم، والرعاية الصحية للمرضى، والإعانات الاقتصادية لكبار السن والمجموعات الأخرى غير القادرة على العمل، مثل أصحاب الإعاقات والعاطلين. ولكن ما السبب، وكيف نشأ هذا المفهوم؟

بالرغم من النموذج الاقتصادي المعتاد، يبدو أن الإنسان كائن اجتماعي. فنحن نتفاعل معا في مجموعات كالأسر وأماكن العمل والمجتمعات والأمم،

تشير الشواهد إلى أن النجاح يتطلب حلا اجتماعيا من خلال دولة الرعاية.

ونعبأ بعدم المساواة. وهذه التفاعلات الاجتماعية هي نتاج تطورات عميقة ولا تتم بواسطة الأسواق. فقد تطور الإنسان ليصبح كائنا اجتماعيا يتمتع بقدرة فائقة على العمل والتعاون في مجموعات ويتأثر كثيرا في المقابل بكيفية توزيع ثمار العمل المشترك. وعلى المستوى الأعلى، ترعى الدولة الحديثة الصغار والمرضى وكبار السن نظرا لأن المجتمعات البشرية الأولى التي اعتمدت على الصيد وجمع الثمار قامت برعايتهم بالفعل من خلال الدعم المجتمعي.

الحد من الفقر

هل نجحت دولة الرعاية الحديثة؟ وفرت الدولة التعليم للجميع قديما، وكان ذلك بمثابة اللبنة الأولى لدولة الرعاية في القرن التاسع عشر في بروسيا والولايات المتحدة. ويتفق الجميع تقريبا على أن القوة العاملة المتعلمة شرط للتنمية الاقتصادية على المدى الطويل. ويمكن توفير التعليم للجميع من خلال مزيج من التعليم الإلزامي والتمويل الحكومي. وهناك حاجة للتمويل الحكومي نظرا لأن الأسر منخفضة ومتوسطة الدخل لا تستطيع تحمل النفقات المرتفعة للتعليم عالي الجودة. ويتيح ذلك بدوره فرصة لأطفال الأسر المعوزة لتحقيق النجاح الاقتصادي. ويتضح من تجربة القروض الطلابية الباهظة والمدارس المستغلة الهادفة للربح أن نتائج الأسواق والدوافع الربحية دائما ما تكون أسوأ كثيرا.

وفي الاقتصادات المتقدمة، نجد أن تكلفة نظم الرعاية الصحية الحديثة أعلى من التعليم. وفي غياب التمويل الحكومي، سيتمكن الأثرياء وحدهم من تحمل نفقات الرعاية الصحية. لذلك فإن التأمين الصحي الشامل الممول في معظمه من خلال الحكومة لا يزال هو الحل الوحيد لتوفير رعاية صحية جيدة للجميع، وهو من الأهداف التي تحظى بتأييد كبير ويساهم باستمرار في زيادة الأعمار في البلدان الأكثر ثراء.

وتشير دراسات كثيرة إلى أن الفرد لا يجيد الادخار لمرحلة التقاعد أو حتى الاحتفاظ بمبلغ زهيد لتعويض أي خسائر مؤقتة في الدخل. لذلك تنظم دولة الرعاية الادخار من خلال الضرائب وإعانات التقاعد أو البطالة. وهذا الحل الاجتماعي يساهم بلا شك في الحد بدرجة كبيرة من الفقر في المراحل العمرية المتقدمة أو خلال فترات البطالة، كما يحظى بتأييد واسع أيضا.

منطق معكوس

ماذا يعني ذلك بالنسبة للمشورة بشأن السياسات الاقتصادية؟ يفترض علم الاقتصاد أن البشر كأفراد يجيدون حل مشكلات التعليم والتقاعد والتأمين الصحي، ولكن الشواهد تشير إلى أن النجاح يتطلب حلا اجتماعيا من خلال دولة الرعاية. ويقوم علم الاقتصاد عادة على منطق معكوس: حيث يهتم بتأثير حجم دولة الرعاية على النمو، على الرغم من أن نشأتها في منتصف القرن العشرين صاحبها نمو عادل وغير مسبوق في البلدان الغربية (راجع دراسة Piketty 2020). ويهتم كذلك بدور دولة الرعاية في الحد من الحافز على العمل لدى الفرد، في حين أن المجتمعات قررت طوعا خفض أعباء العمل عن كاهل الصغار وكبار السن من خلال توفير التعليم للجميع ومنافع التقاعد، والأفراد الذين فرض عليهم العمل بما يتجاوز طاقتهم من خلال لوائح العمل.

وفي الوقت الحالي، تشهد الاقتصادات سريعة النمو، مثل الصين والهند، زيادة مستمرة في حجم حكوماتها أيضا كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، ولكنها لا تقترب بأي حال من الأحوال من المستويات المحققة في الاقتصادات المتقدمة (راجع دراسة Chancel and others 2022). وإن صحت التحليلات الواردة في هذا المقال، يعني ذلك أن قطاعات كبيرة من سكان هذه البلدان ستظل محرومة من الحصول على التعليم عالي الجودة والرعاية الصحية وإعانات الشيخوخة، مما سيحول دون تحقيق نمو اقتصادي واسع النطاق ورخاء اقتصادي شامل للجميع. FD

إيمانويل ساينز أستاذ الاقتصاد بجامعة كاليفورنيا، بيركلي. ويستند هذا المقال في جزء منه إلى المحاضرة التي ألقاها المؤلف أمام الرابطة الاقتصادية الأمريكية عام ٢٠٢١ بعنوان «Public Economics and Inequality: Uncovering our Social Nature».

المراجع:

Chancel, Lucas, Thomas Piketty, Emmanuel Saez, and Gabriel Zucman. 2022. *World Inequality Report 2022*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Piketty, Thomas. 2020. *Capital and Ideology*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

الرسم التوضيحي: ISTOCK / INHAUSCREATIVE